أثر الدين على استقرارية المجتمع من خلال وظائفه النفسية والاجتماعية

The Impact of Religion on the Stability of Society through Its Psychological and Social Function

م.م. هدى حمه حسين عبد القادر

Huda Hama Hussein Abdal Qadir

جامعة السليمانية / كلية العلوم الإسلامية

University of Sulaymaniyah\ College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: الدين، المجتمع، الوظائف النفسية للدين، الإستقرار الإجتماعي، التضامن الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية الدينية.

Keywords: Religion، Society، Psychological Functions of Religion، Social Stability، Social Solidarity، Social Control، Religious Socialization**.**

الملخص

يثير البحث تساؤلاً مفاده: هل الدين عبارة عن مجرد العقائد والشعائر والطقوس التي يؤديها؟ أو هو أعمق وأخطر من ذلك؟ انطلاقا من هذا السؤال بدأت بشرحٍ موجز عن أهمية الدين وأثره في المجتمعات البشرية، و بيان أهميته في حفظ المجتمع و استقراريته عن طريق وظائفه النفسية و الاجتماعية التي يؤديها في المجتمع من خلال آلياته المختلفة، فالدين من خلال العقيدة يحاول أن يبني أفكارا ومبادئ روحية وأخلاقية لتكون وقاية ومناعة للفرد أمام أزمات الحياة ومشاكلها لحفظ صحته النفسية، و كذلك إيجاد مبادئ عامة ومشتركة في المجتمع ليجمع أفراده حولها ويربطهم ببعض.

بالاضافة إلى ذلك فإنّ العبادات الجماعية والطقوس والمناسبات الدينية تؤدي إلى تجميع الناس، وتقريب بعضهم من بعض، وتنمي لديهم الشعور بالوحدة الاجتماعية المؤدية إلى التضامن الاجتماعي. كما أنّه عن طريق وضعه للمباديء الأخلاقية، وبيانه للأحكام الشرعية التي تتمثل في الحلال والحرام وتشريعه لقوانين العقوبات، يهدف إلى ضبط المجتمع، وحفظه عن الفوضى والاضطرابات فردية كانت أم اجتماعية.

Abstrac

Is religion for the individuals of a society just the beliefs، rites and worship that they practice? Or is it deeper and more dangerous than it? Regarding this question، I presented in my research as a brief explanation of the importance of religion، and its role in human societies، and a clarification of its importance in preserving society and its stability through its psychological and social functions that it performs in society through its different mechanisms. Through faith، Religion tries to build spiritual and moral ideas and principles to be protection and immunity for the individual in the face of life’s crises and problems in order to preserve his psychological health، as well as to find general and common principles in society to gather its members around it and link them to each other.

In addition، collective worship، rituals، and religious occasions bring people together and bring people closer together، which leads to develop in them a sense of social unity that leads to social solidarity. Also، by setting the moral principles and his clarification of the legal rulings that are represented in the (Halal and Haram)، in addition، his enactment of the penal laws، aims to control the society and protect it from chaos and disturbances، whether individual or social.

المقدمة:

نحن المسلمين دائماً ندرس الأديان، وجوهرها، وما تتضمّنها من العقائد والشعائر والعبادات والأحكام، مُهمّلاً جانبها الأهمّ والأخطر، وهو أنّ الدين بالنسبة إلى معتنقيه في مجتمع ما، ماذا يعني؟ وكيف يؤثر في بناء تفكير أبنائهم، وتكوين ثقافتهم، وتوجيههم؟ وما هي وظائفه التي يؤدوها؟ فلاحظتُ أنّ الردّ الصحيح على هذه الأسئلة يستوجب أن ندرس الدين دراسة موضوعية لملاحظة ما يؤديه من الوظائف في المجتمعات البشرية. لذا وضحت

في هذا البحث موجزا عن أهمية الدين لكل من الفرد و المجتمع؛ بالنسبة للفرد فبينتُ فيها مدى أهمية الدين في بنائه لشخصية الأفراد عن طريق تنشئتهم: التنشئة الدينية الصحيحة، و ما يكتسبهم من المباديء الفكرية والأخلاقية التي تساعدهم على حفظ توازنهم النفسي والفكري والسلوكي. كما أنه يُعد عاملاً مؤثراً في مواجهتهم للضغوطات النفسية كما أثبتته بعض الدراسات النفسية.

أما بالنسبة للمجتمع فقد أشار علماء الاجتماع بأن للدين وظائف هامةً و تأثيراً بالغاً في المجتمعات البشرية، (خاصة في المجتمعات ما قبل الصناعة) فقد استهدف الدين التضامن والتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال إنشائه للمشاعر والمباديء المشتركة بين الأفراد، كما أنه عن طريق وضعه للمباديء الأخلاقية والنظام الأخلاقي وقانون العقوبات استهدف إيجاد مجتمع أخلاقي.

وكذلك استطاع الدين أن يضبط المجتمع من خلال وسائل الضبط الاجتماعي المتمثلة في العرف والعادات والتقاليد والرأي العام، ويحقق فيه التوازن والاستقرار كون المنفعة والمصلحة العامة هي الأولوية، وتطبيع الفرد اجتماعياً، وتطوير الميول فيه فقد استهدف البحث:

1 – بيان أهمية الدين، ودوره في حياة الإنسان و صحته النفسية.

2 – تحليل العلاقة بين الدين والمجتمع من خلال توضيح وظائفه التي يؤديها في المجتمع.

3 – بيان أثر الدين على استقرارية الفرد والمجتمع.

و اتبعت الدراسة المنهجية التحليلية لشرح العلاقة القائمة بين الدين والمجتمع وتحليلها، وذلك عن طريق توضيح وظائفها النفسية والاجتماعية التي يؤديها الدين لتحقيق الاستقرار أو التوازن الاجتماعي، و التضامن والتماسك والضبط الاجتماعي في المجتمع.

فيتكون البحث من ثلاثة مطالب: المطلب الأول: يحتوي على تعريف كلّ من المجتمع والدين وبيان أهمية الدين في المجتمع، والمطلب الثاني: يتضمن بيان وظائف الدين النفسية أو الفردية و المطلب الثالث و الأخير ينطوي على شرح أهمّ الوظائف التي يؤديها الدين في المجتمع. و في الختام أتيت بذكر أهم النتائج التي وصلت الدراسة اليها.

المطلب الأو ل: تعريف مصطلحي المجتمع والدين، وبيان أهميَة الدين:

قبل أن نبدأ بتعريف الدين، يجب أن أوضح أولا أنّ تعريفه من إحدى المشاكل التي واجهت العلماءَ، وخاصة علماء الإجتماع؛ لأنه من الصعب تعريفه تعريفا يشمل كلّ الأديان بما فيها الأديان السماوية، وغير السماوية، وكذلك الأديان التي لا يعتقدون بالإله أصلا كما هو الحال بالنسبة إلى الهندوسية. فإن الأديان والمعتقدات الدينية متنوعة ومتباينة، على حين أن بعضها يتكون من عقيدة وطقوس وعبادات، فبعض آخر ليس لديهم الّا مجردُ اعتقاد قلبي، وشعور عاطفي ونفسي؛ لذا كان تعريفه بتعريف شاملٍ لكلّ الأديان غيرَ مُتيسّر.

لهذا نجد أنّ علماء الاجتماع لا يقدمون تعريف الدين من حيث ماهيتُه وجوهره، بل من حيث وظائفه التي يؤديها في المجتمع، كما أنّ علماء النفس يعرّفونه من حيث وظيفتُه على نفس الإنسان وصحته كالظاهرة النفسية؛ لذا نجد الاجتماعيين حينما يقدمون تعريفا للدين يعرفونه كالظاهرة الاجتماعية، و الظاهرة هي "حدث أو موضوع أو واقعة يمكن ملاحظتها أو إدراكها عن طريق الحواس. معطيات موضوعية خارجية لها شيئيتها ووجودها الحقيقي، وهي لا تستمدّ هذا الوجود من وحدة الشعور أو من الذات، ولكن من وحدة خارجية خاصة بها تتمثل في العلاقات المتبادلة بين مختلف الظواهر"[1]. والظاهرة الاجتماعية "عبارة عن نماذج من العمل، والتفكير، والإحساس التي تسود مجتمعاً من المجتمعات، التي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم[2].

فتعريف الدين بالظاهرة الاجتماعية يؤخذ منه أنه منتج بشري، ومصدره الإنسان، وليس بإله. وهذا المفهوم أيضاً يشمل بعض العقائد، والأديان غير السماوية دون غيرها من الأديان، وهذا لايتوافق مع العقيدة الإسلامية ورؤيتها وتعريفِها للدين، وكذلك الأديان السماوية الأخرى؛ لذا ينبغي أن نقدّم تعريف الدين من وجهاته المختلفة: اللغوية، والفلسفية، والاجتماعية وكذلك اللاهوتية . و يمكن بيان مصطلحات الدين و المجتمع من خلال الآتي:

أولاً: الدين لغة:

الدين لغة: الدال والياء والنون أصلٌ واحدٌ إليه يرجع فروعه كلّها. وهو جنس من الانقياد والذلّ، فالدين: الطاعة، يقال دَان له يَدين ديناً، إذا أصحب، وانقاد، وأطاع، وقوم دينٌ، أي: منقادون مطيعون[3].

الدين: الديانةُ اسم لجميع ما يعبد به الله، والملة والإسلام. والاعتقاد بالجنان، والإقرار باللسان، وعمل الجوارح بالأركان. والسيرة والعادة والحال والشأن والورع والحساب والملك والقضاء والتدبير[4].

الدين (العقيدة) مجموعة من الأفكار (المعتقدات الخارقة للطبيعة)، والممارسات التي تُعد غاية بذاتها، أو هو نسق المعتقدات، والممارسات، والقيم الفلسفية المتّصلة بتحديد ما هو مقدّس، وبفهم الحياة، والتخلص من مشكلات الوجود الإنساني، ويُعد الدين طريقاً نظامياً أو تقليدياً نحو النجاة أو الخلاص[5].

ثانياً: تعريف الفلاسفة للدين:

أما بالنسبة للرؤية الفلسفية وآراء الفلاسفة حول الدين فهناك تعريفات، وأقوالٌ كثيرة قديما وحديثا، فقد اكتفينا هنا بذكر تعريفين: أحدهما: للفلاسفة القدماء، والآخر للمعاصرين. فالدين عند الفلاسفة القدماء عبارة عن: وضع إله يسوق ذوي العقول إلى الخير. والفرق بين الدين والملة والمذهب؛ أنّ الدين منسوب إلى الله تعالى، والملة منسوبٌ إلى الرسول، والمذهب منسوب إلى المجتهد.

والدين في تعريف الفلاسفة الحديثة هو: جملةٌ من الإدراكات والاعتقادات والأفعال الحاصلة للنفس من جرّاء حبّها لله، وعبادتها إيّاه، وطاعتها لأوامره. والدين أيضاً هو الإيمان بالقيم المطلقة، والعمل بها، كالإيمان بالعلم أو

الإيمان بالتقدم، أو الإيمان بالجمال، أو الإيمان بالإنسانية، ففضل المؤمن بهذه القيم كفضل المتعبد الذي يحب خالقه، ويعمل بما شرعه، لا فضل لأحدهما على الآخر إلّا بما يتصّف به مجرد حب وإخلاص، وإنكار للذات. [6]

ثالثاً: تعريف علماء الاجتماع للدين:

هناك تعريفات كثيرة لعلماء الاجتماع للدين، من أشهر هذه التعريفات تعريف إيميل دوركهايم عالم الاجتماع الديني الفرنسي، فقد عرف الدين بأنّه: نسق موحّد من المعتقدات، والممارسات ذات صلة بأشياء مقدسة، بمعنى أنّها أشياء متفردة ذات حرمة –معتقدات وممارسات تتوحد في مجتمع أخلاقي واحد يسمى دار العبادة، وأفراده هم أتباع هذه الدار"[7].

رابعاً: التعريف اللاهوتي (أو منظور الإسلام) للدين:

والدين من الرؤية الإسلامية هو: وضع إلهي يُرشد إلى الحقّ بالاعتقادات وإلى الخير بالسلوك، والحقيقة الشرعية لمعنى الدين أنّ الدين في نصوص الشرعِ يشمل جميعَ الإسلام: اعتقاداً، ومعاملةً، وأخلاقاً، ويدلّ على ذلك حديث جبريل عليه السلام إذ فصّل النبيُّ(صلى الله عليه وآله وسلم) فيه مراتب الدين: (الإسلام، والإيمان، والإحسان)، وبيّن حقيقة كلّ منهما، ثم قال" هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم"[8].

وقال الجرجاني: (إنّ الدين هو: وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما عند الرسول، وإنّ الدين والملة متّحدان بالذات، ومختلفان بالاعتبار؛ إذ إنّ الشريعة من حيث إنها تطاع تسمى دينا، ومن حيث إنها تُجمَع تُسمَّى ملّة، ومن حيث إنها ترجع إليها تسمى مذهباً)[9].

ومن خلال هذه التعريفات نجد بأن الدين ليس الاعتقاد فحسب بل يشمل الطقوس و العبادات والأخلاق الخ... لهذا كما يبدو أنه يشمل جانبين؛ جانباً فكرياً و جانباً عملياً أو تطبيقياً؛ لأنّ التدين (التقوى) هو درجة مشاركة فردٍ في الطقوس الدينية. أو هو جملة من اتجاهات وسلوكيات فردٍ، التي تُعد أنها دينية ضمن جماعة أو مجتمع[10].

فإن الفارق بين المصطلحين كما يبدو هو الفارق بين النظرية والتطبيق، إذ يطلق الدين على معتقدات، وأفكار دينية، والتديّن على الممارسات، والسلوكيات والتطبيقات الدينية، فالدين هو منهج نظري، والتدين هو تنفيذ، أو تطبيق عملي لهذا المنهج[11].

تعريف المجتمع لغة واصطلاحا:

المجتمع في اللغة: إمّا اسم مفعول من اجتمع / اجتمع... أو اسم مكان من اجتمع، يقال: اجتمع بمجلس، أي: أقبل عليهم في مجتمعهم، ويطلق لغة على جماعة من الناس، تربطها روابط ومصالح مشتركة، وعادات، وتقاليد، وقوانين واحدة. يقال: "هذا مجتمع مدني، أو مجتمع اشتراكي، أو محافظ، أو بشري[12].

وفي إصطلاح الاجتماعيين: هو جماعة من الناس تجمعهم ثقافة مشتركة ومتميزة، وتحتل حيزا إقليميا محددا، وتتمتع بشعور الوحدة، وتنظر إلى ذاتها ككيانٍ متميّز، ويشبه المجتمع جميع الجماعات الأخرى في اشتماله على بناء من أدوار مترابطة، وسلوك محدد تفرضه معايير الاجتماعية، أو هو مجموع العلاقات الاجتماعية التي يُبنى حولها النقاش الاجتماعي لمجموعة من البشر من الجنسين، وجميع الأعمار، وذلك بارتباط بعضهم ببعض في مجموعة ذاتية لها الديمومة، بحيث تمتلك نظم منفصلة وثقافة اجتماعية متميزة[13].

ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسي الضرورية لمواجهة الحاجات البشرية الضرورية، وهو مستقلّ لا بمعنى اكتفائه الذاتي التام اقتصاديا، ولكن بمعنى شموله لجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقائه[14].

أهمية الدين في المجتمع

كل مجتمع يتكون من مجموعة الأنظمة التي تتشكل نسقا كاملا من العلاقات المتبادلة بينها. فالدين هو واحد من تلك الأنظمة الاجتماعية، بل هو من أهمّها، إذ إنّه إلى جانب أدائه لوظائفه يسهم في تشييد الأفكار وبنائها، وبناء الأفكار العامة، والمبادي الرئيسية لباقي الأنظمة الاجتماعية الأخرى، كالنظام السياسي، والاقتصادي والتعليمي والثقافي للمجتمع، وربطها ببعض عن طريق خلق الأهداف المشتركة فيما بينها، والتي لا يمكن تصورها، وتحققها بدون الدين. وحتى إن بعض العلماء والفلاسفة يعبرون عن الدين بأنه هو المجتمع نفسه، ولايمكن تصوّر أي مجتمع من دون الدين. ويقول دبليوربوبيرستون سميث في هذا الصدد"لا يوجد الدين لإنقاذ الأنفس فقط، لكن من أجل الحفاظ عليها ومن أجل رفاهية المجتمع.....إنّه ليس علاقة تعسفية بين الفرد، وسلطة العليا، بل علاقة كلّ أعضاء المجتمع بسلطة تعمل من أجل المجتمع، وتحمي قوانينه، ونظامه لأخلاقي"[15].

كما إن له تأثيراً كبيراً في بناء فلسفة المجتمع وثقافته، فإنّ الدين قد يرتبط بثقافةالمجتمع ارتباطا مباشرا، ويؤدي أدوارا في حياة الإنسان الاجتماعية والثقافية، فيدخل في طريقة تفكيره، وإدراكه وأسلوب حديثه عن العالم الذي يعيش فيه، وكما أنه يظهر في كل مشاعره ونشاطاته، وفي لغته، وطريقة لبسه، ونمط حياته وكثيرا من النواحي الأخرى للحياته اليومية. فكذلك إنه قد يخلق معاييرا ثقافية للمجتمع، التي تظهر في العادات والتقاليد، وعادة تكون مختلفة في المجتمعات باختلاف العقائد والأديان التي تنتمي إليها، فمثلا إن العادات والتقاليد والأفكار العامة التي تتمثل في ثقافة المجتمع المسيحي قد تختلف عما كان عليه المجتمع اليهودي أو المجتمع الإسلامي بناءً على اختلافهم في العقائد، وأصولهم وأفكارهم الدينية؛ لذا فلا يُعد الدين شيئا منفصلا عن ثقافة المجتمع، بل هو جانباً منه، أو وجهاً أساسيا من أوجهه[16]. قد عبّر كليفورد غيرتز عن الدين بأنّه نظام ثقافي للمجتمع، إذ يرى الدين بأنّه" نظامٌ من رموز تعمل من أجل ترسيخ حالات، ودوافع قوية، وباقية وطويلة المدى لدى البشر، عن طريق تكوين المفاهيم حول نظام الوجود العام، وإحاطة هذه المفاهيم بهالة من الحقيقة، ومن ثم تبدو هذه الحالات والدوافع كأنها واقعية على نحو فريد"، فالدين عنده بما يتضمنه من رموز وطقوس دينية وممارسات أخرى، وهيكلا مفاهيمياً من المعرفة والإيمان، فهو يتشكل بأكملها نظاما ثقافيا للمجتمع[17].

وكذلك فإنّ شمولية الدين تتمثل جانبا آخرا من أهميته، إذ إن الأديان على رغم تنوعها، وتباينها إلّا أنها تشترك في صفتها بأنّها " مقدسة "فالقداسة التي تتسم بها الأديان توجد في كلّ الأديان، أو المعتقدات الموجودة في جميع المجتمعات البشرية، وهذه جعلت الدين يتسم بالعالمية. وكذلك الشمولية من حيث الزمان، فإن الدين قد رافق المجتمعات الإنسانية منذ وجود المجتمعات البدائية حتى عصرنا الحاضر.

فيمكننا أيضا أن نرى أهمية الدين و أثره على استقرارية المجتمع و أفراده و ذلك من خلال وظائفه و فوائده التي ترجع الى كل من الفرد و المجتمع. فنبدأ أولا بشرح موجز عن وظائف الدين تجاه الفرد و بيان أهميته لصحته النفسية.

المطلب الثاني: وظائف الدين النفسية (الفردية):

كل مجتمع يتكون من مجموعة أفراد جمعتهم مباديء وقيم ومصالح مشتركة، فالفرد هو نواة المجتمع، وأساسه؛ لذا فإن تطورَ وتخلفَ كلّ مجتمعٍ مرتبطٌ بتطور وتخلف أفرادهِ، وصحتُه ومرضُه مرتبطةٌ مباشرةً بصحتهم ومرضهم، فإذا كان الأفراد يتمتعون بالصحة والتطور فالمجتمع يكون مجتمعاً صحياً ومتطورًا، وكذلك فإن استقرار الأفراد نفسياً وسلوكيًا يؤدي إلى استقرار المجتمع، واجتنابه عن الفوضى، والعكس صحيح أيضاً.

هناك أسباب كثيرة لتنشئة المجتمع لأفراده تنشئة سليمة، فمن أهمّ الأسباب أو العوامل التي تساعد المجتمع على ذلك هو العامل الديني. وذلك ينطبق على كل المجتمعات على حد سواء. فعلى الرغم من إنكار بعض المجتمعات للحقائق الدينية إلا أنهم يعترفون بتأثيرها الإيجابي على المستوى الفردي والجماعي.

أمّا من الناحية الفردية أو النفسية، فإن الدين قد خلق جانبا مهما في حياة الإنسان كونه فرداً. إذ إن الإنسان ليس جانبا ماديا فقط، بل إنه وحدةٌ متكونةٌ من الجسم والروح، وبتكاملهما يمكن أن يحقق له التوازن والاستقرار النفسي والسلوكي، فكل خلل في أحد الجانبين يُعد خللا ونقصًا فيه؛ لذا كما يحتاج جانبه المادي إلى إشباع حاجاته فكذلك جانبه الروحي أو العاطفي، الذي يعبّر عنه علماء النفس بالجانب النفسي.

فبعد فقدان الدين هيمنتَه في المجتمعات الغربية أصبح لا يعتمد عليه علميًا في تلك المجتمعات، وكانوا يحاولون بكلّ جهدهم إبعاده عن كلّ المجالات العلمية، وعلمُ النفس كان شانه كشأن باقي العلوم في اجتنابه عن الدين، لكن القرن العشرين أصبح قرن الرجوع إلى الدين والاعتراف بحاجة الإنسان إليه. لكن هذا الاعتراف لم يكن اعترافًا جماعيًا بل انقسم العلماء –وخاصة علماء النفس في موضوع الدين وعلاقته بصحة الأفراد– على قسمين، فقسم منهم: ينظر إليه بأنه شيء مُؤْذٍ للفرد، وإنه ليس إلا وهما ووسواسًا. والآخرون كانوا يؤكدون على أهمية الدين بالنسبة للفرد وتأثيرة الإيجابي على صحته.

فالقسم الأول من علماء النفس يرفضون حقيقة الدين وينظرون إليه بأنه وهمًا ووسواسا قهريًا، وله آثار سلبية على صحة الفرد. فمن أشهر علماء النفس وكان يهتمّ بدراسة الدين هو عالم النفس الأمريكي سيجموند فرويد الذي هو مؤسس مدرسة التحليلي النفسي، وقد كان فرويد يعتقد بأن الدين ليس إلا مجرد وهم، وإنما نشأ في

عصور مبكرة في التأريخ الإنساني عندما كان الإنسان عاجزا عن استخدام عقله لمواجهة قوى الطبيعة التي في خارجه، والقوى الغريزية التي في داخله، فقد لجأ إلى القوى الوجدانية التي كانت وظيفتها الكبت، والتحكم فيما كان عاجزا في التعامل معه عقلانيا. وعلى الرغم من اعتقاده بأن الدين ليس له حقيقة خارجيه إلا أنه يؤكد على أهميته في حياة الإنسان. وكان يقول فما يشغله العالم النفسي من الدين ليس ماهيةَ الدين وجوهره، أو تفضيل عقيدة على أخرى كما يفعله اللاهوتيون، بل إن ما يهمنا هو دراسة ما يؤدي الدين من الوظائف النفسية، والتأثير الذي يتركه على الموقف والسلوك الإنساني هل هو إيجابي أو سلبي؟. فهو وإن كان يعتقد بسلبية وظيفة الدين على النفس الإنسانية وصحته ويعُده من الوسواس القهري الجماعي، ونوع من المرض النفسي يحتاج إلى العلاج، إلا أنه يعترف بأنه له أكبر تأثير على البشرية. وقد عرّف الدين بقوله: "أريد أن يكون واضحا في الأذهان منذ البداية أنني أفهم الدين بأنه أيّ مذهب للفكر والعمل تشترك فيه جماعة ما ويعطي للفرد إطارا للتوجيه وموضوعا للعبادة" فالدين بهذا المعنى عنده لا يمكن تصور وجود أيّ مجتمع أو حضارة في الماضي من دونه، ولن توجد في المستقبل[18].

والقسم الثاني من علماء النفس هم الذين يقولون بضرورة الدين ويؤكدون على أهميته للفرد وصحته، ومن أشهرهم وليام جيمس، كارل يونج، جوردن آلبورت، أبراهام ماسلو، ومن معاصريهم سكوت بيك وغيره. فهم انقسموا على فريقين: فريق منهم كانوا من القساوسة، وينادون إلى الدين لنجاة الإنسان في الدنيا والآخرة، أما الفريق الثاني فكانوا من غير مؤمنين، ولكن يدعون إلى الدين والايمان للخلاص من جحيم الدنيا، ويعدون الدين ونشاطاته والصلاة والكتب الدينية مسكنات مفيدة وضرورة للقلق، ومنشطات جيدة لأجهزة المناعة النفسية.

فهذا الفريق كان يعدّ الدين عاملا مهما ومؤثرًا في مواجهة الضغوطات النفسية، ويعتقدون بأن أسباب الضغوطات النفسية ترجع إلى عدم قدرة الإنسان أو ضعفه في ثلاث مسائل التي هي: البحث عن المعنى، والسيطرة على الحدث، وتقدير الذات و هذه المسائل هي المسائل التي يعمل الدين على تعزيزها وتنميتها في الإنسان، فهو يعطي معنى للأحداث ويؤمن السيطرة عليها وينمي عند الفرد تقديره لذاته[19].

ومن ناحية أخرى يعدون الدين من أهم العوامل التي تساعد الفرد على التكييف النفسي والفكري عن طريق انشائه لمجموعة من القيم الروحية بين الأفراد والمجتمعات، فإن الإنسان دائما يسعى إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري ويرغب في التعرف على أصله الإنساني ومصيره ومعرفة القوة التي تسيطر على العالم الذي يعيش فيه، فهذه القيمة الدينية تعد وسيلة وقائية لصحة الإنسان النفسية؛ لأن وجودَ نظامٍ ثابتٍ من القيمِ والمباديء الخلقيةِ والروحيةِ يُساعد الإنسان على التكييف مع نفسه وبيئته التي يعيش فيها، فبقدر استناده على هذا النظام يكون أقدر على التكييف النفسي والفكري والسلوكي. فهذا النظام يكون مرجعًا له إذا ضاقت به الأمور ويشعره بأن هناك السند المتين الذي يمكنه أن يلجأ إليه. فهذه العوامل الروحانية من أهم العوامل التي تشعره بالأمن والسلام[20].

وقد أكد ويليام جيمس في دراساته النفسية عن الدين والعقائد الدينية بأن الإيمان عنصر أساس في الطبيعة البشرية، وكل إنسان له حق أن يعتقد بأمور دينية. فقد أشار جيمس إلى وجود الدافعين الأساسيين للسلوك

الإنساني؛ الأول: هو الغريزة والإرادة (المراد به: الاعتقاد الديني)، والثاني: العقل أو الذهن. فيجب اعتبار كل من هذين الدافعين في تعزيز والاختيار بين القضايا فإذا تعذر الاختيار بالعقل فلا نرفض المسألة، بل علينا أن ننتقل إلى جانبنا العاطفي أو الغريزي ونعطي له حقّ الاختيار، لأن العقل ليس البرهانَ الوحيدَ، فبمجرد كون العقل يشكك في موضوع ما وينكره لا يكون دليلا على رفضه، واعتباره أنه غير موجود؛ لأن العقل ليس إلا مجرد عنصر من عناصر الطبيعة البشرية الأخرى التي تتكون من ذهن ووجدان و إرادة. فهو يعتقد بأن الإقرار بالدين ليس من شأن العقل، وإنما يرتبط بالوجدان والحدس؛ لأن الدين هو اعتقاد بعالم غير منظور، وأن حلقة الوصل بيننا وبين هذا العالم هو الوجدان وليس العقل. وهو ينتقد جهود الفلسفة اللاهوتية لإثبات الدين والبرهان عليه عن طريق العقل؛ لأنه إذا طرقنا سبيل العقل لإثباته فنحتاج إلى التجربة الحسية؛ أي: فلابدّ أن يخضع الدين للمنهج التجربي وهذا غير ممكن؛ لأن الدين هو الإيمان بعالم غير منظور وهذا هو شأن الوجدان. ويقصد بالوجدان هو الدافع الذي يوجد في الطبيعة البشرية يدفع صاحبه إلى الاعتقاد بالدين وأثر هذا الاعتقاد عليه هو الحصول على الحالات الوجدانية التي يحتاجها كالسعادة، والتفاؤل، والأمل التي تعينه في حياته. ويعتقد جيمس بأنه ليس مهما بأن هذه الحالات من شأن ما، و إنما المهم هو إشباع الحاجة الإنسانية الملحة لهذا العالم الذي لا يحصل عليه إلا عن طريق الاعتقاد بالدين. ويرى جيمس أن للصلاة –التي هي الحلقة الوصل بين الانسان وربه– تأثيرًا بالغًا في حياته، وإن كان هذا التأثير شيئا ذاتيا غير موضوعي، لكنه يرى الإنسان بأن آثاره تظهر عليه بشكل من الأشكال.[21]

وهناك دراسات ميدانية كثيرة قام بها علماء النفس لإثبات العلاقة بين الدين أوالتدين والصحة النفسية فمن تلك الدراسات هي:

1 – الدراسات الميدانية التي قام بها الن بيرجن عالم النفس الأمريكي في سنة 1983م التي كانت ترتكز على العلاقة بين الدين والصحة النفسية، ليرى هل يعتقد الناس أن هناك علاقة بينهما، فإذا توجد هل هي سلبية أو إيجابية؟ وكانت الدراسة تشتمل على تحليل 24 بحثا منذ 1951م حتى 1979م وكانت نتيجة أن 30% من الناس لم يشيروا إلى وجود أيّ علاقة بينهما، و23% أشاروا إلى وجود علاقة سلبية، و47% أكدوا على وجود علاقة إيجابية بينهما. فأثبتت نتيجة دراساته بأنه لا يزال في مجتمعات أوروبية أنّ الدين يؤدي وظائفه النفسية بشكل إيجابي.[22]

2 – الدراسات التي قام بها كيلي التي أكدت على إرجاع اعتبار الدين بين علماء النفس التي ركزت على القيم الروحية والدينية عند المرشدين والمشتغلين بعلم النفس. فأكدت الدراسة على أنّ 64% من المرشدين يؤمنون بإله ما، وأن 70% منهم ينتمون إلى دين من الأديان، وأن 45% منهم يقومون بالنشاطات الدينية ويشاركون في المناسبات الدينية، أما المشتغلين بعلوم النفسية 70% منهم يؤمنون بإله ما، و40% منهم يمارسون النشاطات الدينية، وأن 30% من المختصين الإكلينيكين لا يؤمنون بأي دين ويعدونه وهما[23] .

3 – وفي دراسة التي قام بها الدكتور نزار مهدي الطائي بعنوان "الحاجة للإيمان وعلاقتها بالأمن النفسي" أثبتت الدراسةُ بأن هناك علاقة بين درجة الإيمان الفرد وأمنه النفسي، وكذلك وجود الفرق بين الطلاب الأكثر إيمانا من غيرهم ممن أقل إيمانا في شعورهم بالأمن النفسي، ويؤكد الباحث بأن التدين له دورٌ كبيرٌ في مواجهة الفرد لضغوطات الحياة وإنما يكتسب الفرد شعورًا بالثقة بالنفس والسيطرة مما يساعده على مواجهة المشاكل[24]

فهذا كله يوضح لنا مدى أهمية والتأثير الإيجابي للدين و المعتقدات على الفرد و صحته النفسية، و كيف يقي الدين الفرد و يقوي مناعته أمام الأزمات و الإضطرابات التي تواجهه في حياته، و كيف يساعده على حفظ استقراره النفسي و السلوكي و تكيفه مع بيئته، و كذلك كيف يحمى الدين و المعتقدات المجتمع و يعزز استقراريته عن طريق استقرار أفراده النفسي و الفكري و السلوكي. هذا بالنسبة لوظائف الدين التي يتعلق بالفرد، فهناك وظائف أخرى للمعتقدات يتعلق بالمجتمع التي نحاول أن نبين أهمها في المطلب الثالث.

المطلب الثالث وظائف الدين الاجتماعية:

ففي هذا المطلب نقدم باختصار الوظائف التي يؤديها الدين و العقائد الدينية في المجتمعات البشرية التي قد تساعد على حفظ كيانها واستقرارها و اجتنابها من الفوضى في ثلاث نقاط:

الأولى: الدين والتضامن الاجتماعي:

تشير كلمة التضامن إلى الوحدة والتضامن بين الجماعات، وهي حالة أو خاصية تتميز بها الجماعة يسود فيها الالتحام الاجتماعي، والتعاون والعمل الجماعي الموجه نحو أهدافها. فقد قسمها دوركهايم إلى نوعين من التضامن.

الأول: التضامن الآلي أو الميكانيكي: وهو تكامل اجتماعي يستند إلى التشابه، وقد عرفه دوركهايم بأنه تضامن جماعي يقوم على تجانس القيم والسلوك، ووجود الضبط الاجتماعي القوي والولاء للتراث والقرابة.

والثاني: التضامن العضوي؛ وهو تكامل اجتماعي يعتمد على الاختلافات المتكاملة، وقد عرفه دوركهايم بأنه نموذج التضامن المميز للمجتمعات الصناعي الحديث الذي تقوم فيه الوحدة على الاعتماد المتبادل بين عدد كبير جدا من الأدوار المتخصصة الموجودة في نسق تقسيم العمل المعقد، الذي يتطلب تعاون جميع الجماعات والأفراد في المجتمع[25].

بعد ما عرفنا التضامن، ينبغي أن نعرف العلاقة بينه وبين الدين، لماذا علماء الاجتماع وخاصة دوركهايم قد ربط بين الدين والتضامن الاجتماعي، فلكي نفهم ذلك يجب أن ننتبه للحالة الاجتماعية التي قد ولد فيها هذا المصطلح. فقد نشأ علم الاجتماع في أوروبا في القرن التاسع عشر، عندما كان قد طرأت التغييرات الجذرية على جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتعليمية والثقافية للمجتمعات الأروبية، وكانت قد تأسست من جديد، مبنيةً على القيم البرجوازية، وتوسع المصالح الفردية التي كادت أن تؤدي إلى تلاشي الوحدة الاجتماعية

التي سادت أوروبا لقرون كثيرة. أي: إنه كان يتحول إلى مجتمع جديد مختلف تماما عما كان عليه من قبل. فقد أدت هذه الأوضاع في تلك الفترة إلى اضطرابات، وأزمات اجتماعية التي قد تخللت في حياة الناس، واستقرارها، ولاسيما بعد الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا والثورة الفرنسية.

فصعب على العلماء علاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية التي أصيبت المجتمعات بها، وجعلت أفرادها ينظرون إلى الحياة بأنها لا روح فيها ولا معنى، خصوصا بعد ما فقد الدين هيمنته على النفوس، وكذلك شعور الفرد بالوحدة في ظلّ المعتقدات اللادينية التي كانت تدفعه إلى شواطيء اليأس، ومن ثم كان يتجرأ على إنهاء حياته كي ينجو من الكابوس الذي كان يعيش فيه، والذي سمّاه دوركهايم بظاهرة الانتحار.

فشرع علماء الاجتماع بتحليل الظواهر الاجتماعية ودراستها وتحديد أنواعها، وتعيين أسبابها، ووضع علاج لها، آملا السيطرة على تلك الأوضاع المخيفة التي قد غطت الحياة البشرية آنذاك، فبدأ علماء الاجتماع كأغوست كونت، ايميل دوركهايم وماكس فيبر دراساتهم في ذلك المجال باحثين عن السؤال الذي شغل أذهانهم، وهو كيف يمكن إبقاء المجتمع المؤسس على القيم الفردانية، وكيف يمكن التمسك بالنظام الاجتماعي المبني على مبدأ مشروعية توسع مصالح الفردانية دون أن يؤدي ذلك إلى الصراع والأزمة، وسببا لتدمير المجتمع؟[26].

فهم كانوا يبحثون عن العوامل التي كانت قد تقدم الاستقرار الاجتماعي من قبل، من أين كان نشأت الوحدة الاجتماعية التي كانوا عليها الأوروبيين؟ فعلى رغم من وجود الأنانية الفردية ماذا كان مصدر ذلك الشعور والإحساس الجمعي الذي يدفعهم إلى التماسك والوحدة في حالات الصراع، والتغيير الاجتماعي؟ فمن بين الظواهر الاجتماعية التي كانوا يدرسونها، وجدوا حلا لمشكلتهم، حلاً لا يرغبون به، وعلاجاً رأوه مخدرا ورموه إلى ورائهم، فكان هو الدين. فالدين هو الذي كان قد خلق فيهم الوحدة والاستقرار؛ لذا فهم حصلوا على إجابة سؤالهم، وعينوا مشكلتهم، لكن لم يعينوا الدين كعلاج بل بحثوا عن بديله. فقد انشغلوا بمسألة الدين، ودوره في المجتمعات البشرية، بغرض فهم العلاقة التي توجد بينه وبين النظام الاجتماعي والاقتصادي. فكان كونت مهتما بعلل وأسباب ميل الناس إلى الدين، وأدرك بأنه قد يلبي حاجات معرفية، وسلوكية عميقة للإنسان[27].

أما دوركهايم فقد كان يؤكد على فكرتين أساسيتين: الأولى: اعتقاده أن الدين له علاقة مباشرة بالعوامل الاجتماعية والثقافية. والثاني: التأكد على أن العلماء لا يدرسون الدين لأجل فهمه ديناً فحسب، بل لابد من أن دراسة كيفية عمل الدين، ووظائفه وكيفية ممارسته في النطاق الثقافي والاجتماعي. فكان يرى أن الدين قد يؤدي وظيفتين في المجتمع؛ الأولى: هي تجميع الناس، ويقصد بذلك خلق الأفكار، والمشاعر، والأحاسيس المشتركة، وجمع الناس حوله، التي تؤدي إلى التضامن والتماسك الاجتماعي. والثانية: يمنح الإنسان وسائل الإدراك العالم، ورؤيته، ويعتقد بأن الهويات الدينية للفرد هي التي جعلت للناس هويات اجتماعية، والدين بأدائه لهذين الوظيفتين قد يجعل العيش في المجتمع ممكنا[28].

فكان يرى أنّه ليس ثمة فرقٌ بين الإنسان وباقي الموجودات بالأشكال، وإنما الشيء الذي يميزه عنهم هو النوع الوازع الذي يخضع له؛ لأنه ليس وازعا فيزيائيا، وإنما وازعا اجتماعيا، فهو يتلقى القوانين من ضمير فوق ضميره، ويشعر بتفوقه واستعلائه عليه. وكان يعترف بأن في المجتمعات ما قبل الصناعة كان الدين يمثل النظام الكامل للسلطات الأخلاقية، ويضع على عاتقه مهمة العلاقات الاجتماعية، فكان الدين يمارس تأثيره على العمال وأرباب العمل، وعلى الفقراء، والأغنياء على حدّ السواء، فكان يعزي العمال والفقراء ويروضهم بالصبر على فقرهم، وشدائدهم، والرضى بقدرهم، واعظاً إياهم بأن هذا النظام الاجتماعي نظامٌ سماويٌّ، وأن قدر كل فرد ونصيب كل طبقة قد حدده الله بنفسه، مُمْنيا بعالم قادم يتمّ فيه التعويض العادل عن اللامسأواة في هذه الدنيا. وكذلك كان يشجع أرباب العمل بأن تتبع خيرات أسمى وأرفع، مذكرا إياهم بأن خيرات الأرضية ليست هي مناط الأمور بالنسبة إلى الأنسان[29].

فمع إعترافه لأهمية الدين ووظائفه في المجتمع إلا أنه لا يراه تنظيما مناسبا للمجتمعات الحديثة، وكان يقول في هذا الصدد: "وحين نصف هذا التنظيم فنحن لا نقصد مع ذلك إلى اقتراحه كنموذج، من الواضح أن هذا التنظيم لا يتوافق مع المجتمعات الحالية من دون إجراء تحولات عميقة عليه. وكل ما نلاحظ هو أنه كان موجودا وكان له نتائج مفيدة، وأنه ما من تنظيم آخر يحل محله اليوم. والواقع أن الدين فقد الجزء الأعظم من هيمنته"[30]. فيرى دوركهايم أن الديانات كلها تخلق مجموعة من السلوكيات الإيجابية في المجتمعات، وتشجع الناس إليها، ومجموعة أخرى من السلوكيات المحرمة التي تأمر باجتنابها، وأن نظام التحريم في المجتمعات إنما هو الأساس في الضبط الاجتماعي، إذن فإنّ الدين هو المدعم للتضامن الاجتماعي، وهذه هي وظيفته الأساسية[31].

فحاول دوركهايم إعادة الاستقرار والوحدة الاجتماعية مستندا على العلم، دون أن يستعين بالدين. فهو يقسم الفكرة الدينية على عنصري المقدس والمدنس، أي الواجبات والمحرمات، وتميز المدنس بالبعد الأخلاقي والقيمي للدين. وارتكز على كلمة المقدس في الدين، ووجده في كل الأديان، وأدرك بأنه هو السبب الذي يدفع الناس لإطاعته، وخضوعهم له، وما دام أنه موجود في كل دين فإنه ظاهرة اجتماعية. وهنا يدرك المقدس بأنه نتيجة الأفكار والحياة الاجتماعية، وبالنتيجة فإن الدين هو المجتمع نفسه، وعن طريق ممارسة طقوسه يسعى لأن يؤكد ذاته، ويرسخ قيمه. وعن طريق تلك الطقوس، والممارسات، والشعائر الطقوسية التي تقوم بها المجتمعات في الأعياد، والحفلات المقدسة يعبر عن الترابط الاجتماعي، وتضامنه، وتماسكه.

فهو بذلك يرفض أن يكون الدين ظاهرة فردية أو فلسفية أو نفسية أو حتى اللاهوتية، وإنما عدها الظاهر الاجتماعية. وعرف الدين كما أشرنا بقوله: (الدين نسق موحد من المعتقدات، والممارسات ذات صلة بأشياء مقدسة، بمعنى أنها أشياء متفردة ذات حرمة معتقدات وممارسات تتوحد في مجتمع أخلاقي واحد يسمى دار العبادة، وأفراده هم أتباع هذه الدار) [32]. فالدين عنده يُعدّ حالة فردية، ومشاعر خاصة إذا لم يوجد في تنظيم جمعي، وأن الناس حينما يشكلون جماعة يفكرون دينيا، والعلم اكتشف بأن القوة التي يخضع لها الإنسان، وفرض على نفسه احترامها، وأصبحت موضوع عبادته، إنما هي المجتمع. والدين هو نظام الرموز الذي يدرك المجتمع

من خلاله، وأنه منهج التفكير الخاصة بالجماعة، فهو مجموع لحالات فردية التي لن تظهر إلا إذا تتجمع وتتوحد[33].

بناء على اعتقاده بأن التماسك الاجتماعي أو التضامن الاجتماعي ضروري لحفظ المجتمع واستقراره، فكان يهدف إلى بنائه في المجتمعات الصناعية من جديد، ويراه ممكنا؛ لأنه يعتقد بأن المجتمع هو يستند على قوانين وقواعد، وقيم يشير إلى الوعي بالرابطة القوية والحيوية، التي تهدف إلى اجتناب الفوضى بين الأفراد. لكن ذلك التضامن يكون مختلفا عن التضامن الميكانيكي للمجتمعات ما قبل الصناعة، فيكون تضامنا عضويا، أي: يتحقق ذلك باستخدام آلية التقسيم الاجتماعي للعمل، فيكون لكل فرد من أفراد المجتمع دورٌ محددٌ يستلزم أداءه على وفق المباديء، والقوانين والقيم التي تتأسس عليها المصلحة العامة في المجتمع، وفيها الاعتراف المتبادل في الأفراد بوجود قانون معياري أساسي، انطلاقا مما يلعبونه من أدوار اجتماعية، وجوهر العمل المجتمع يرتكز على الفرد إلا أن الأسبقية تكون للوعي الجماعي، فهذا الوعي الجماعي عنده بنية فوقية للمجتمع الذي لا يمكن أن يساوي الوعي الفردي؛ لأن الأفراد ينتهون، ويبقى الوعي الاجتماعي، ويكون له حياته ونظامه الخاص، ويتحكم المجتمع في الأجيال[34]، فهكذا نرى دوركهايم على رغم اعتقاده بأهمية الدين للتضامن الاجتماعي إلا أنه لا يقترحه للمجتمعات الحديثة؛ لأنه يعتقد أن دوره قد انتهى، ولا يمكن أن يعتمد عليه كعامل فعال في إصلاح الأفراد، وإعادة بناء التماسك الاجتماعي في المجتمع، فإنه قد حاول أن يضع بديلا عنه؛ لذا فإنه قد اقترح آلية تقسيم العمل في المجتمع المبني على رعاية المصالح العامة، كي يحل محل الدين، ويؤدي وظيفته.

و كذلك فمؤسس علم الإجتماع أوجست كونت الذي يرى بأن علم الإجتماع يتكون من علمين؛ علم الإجتماع الديناميكي و علم الإجتماع الاستاتيكي أو السكوني على حد سواء و لا انفصال بينهما، كان يعتقد بأن العلوم الإجتماعية تخضع لقوانين ثابتة التي تحكمها كما هي الحال في العلوم الطبيعية، فهو كان يهدف الى دراسة قوانين كل من الحركة و السكون في المجتمع، ففي ما يتعلق بالسكون الإجتماعي فهو و إن يرى بأن العقل هو أساس أو قاعدة أساسية للمجتمع الإنساني إلا أنه يعتقد بأن الإحتفاظ بالمجتمع يحتاج الى وجود نوع من الاتحاد في الاعتقاد والعواطف المشتركة بين أجزائه؛ لأنه من الممكن أن تؤدي العلاقة التي تبنى على المصلحة وتقسيم العمل الاجتماعي الى تزايد الصراع في المجتمع ويضعف مقاومته بدلا من أن يكون مصدرا لقوته كما حدث في الماضي حيث وقعت صراعات في المجتمعات الإنسانية بسبب اختلافها في العقائد، لذا فلابد من وجود الاتحاد العقائدي والاحتفاظ بفكرة الكل الواحد أي الشعور بالترابط العام بين إجزائة كي يساعد المجتمع في حفظ ثباته واستقراريته واستمراريته. [35]

الثانية: الدين والضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية: عبارة عن العمليات أو الاجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجموعة ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه، والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير

والقيم أو النظم التي رسمت لهم[36]. أو هو رد الفعل الاجتماعي للعمل الذي يقوم به الفرد سواء كان بالاستحسان أو بالاستهجان. أو هو وسيلة اجتماعية أو ثقافية تعرض بواسطتها قيود منظمة ومتسقة نسبيا على السلوك الفرد، بهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية في أداء الجماعة أو المجتمع، لوظيفته على نحو مستقر. وهو على نوعين:

الأو ل: الضبط الاجتماعي السلبي: فهو ضبط اجتماعي رسمي أو غير رسمي يتضمن العقاب أو التهديد به،ويتراوح بين القوانين التي تهدد بالإعدام أو السجن أو الغرامة إلى العادات الشعبية التي يواجه من يخالفها، السخرية، أو الاستهجان الاجتماعي أو رفض الجماعة له.

الثاني: الضبط الاجتماعي الإيجابي: هو ضبط اجتماعي يحتوي المكافئات التي تتراوح بين المنح المادية والاستحسان والتأييد الاجتماعي[37]. ويناط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام، وبالحكومة عن طريق القانون، أما في المجتمعات التقليدية فتؤدي الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية، والعرف دورا كبيرا في الضبط الاجتماعي[38].

فإن الضبط الاجتماعي ضروري لكل مجتمع، ولابد لكل مجتمع من سياسته لإدارة شؤنه ورقابة أنظمته، وعليه أن يسد كلّ الطرق المؤدية إلى الفوضى بتنظيم علاقات أفراده فيما بينهم، ليمنعهم من الجور، والاعتداء على بعضهم،لأن الناس مختلفون في نوعية رغباتهم ودوافهم وسماتهم الشخصية، وكذلك فإنهم يختلفون في أسلوبهم ومنهجهم في تحقيق ما يريدونه. وإن لكل فرد من أفراد المجتمع أهدافَه ومصالحَه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها، فلكي لا تتصادم هذه المصالح الفردية مع المصالح العامة للمجتمع، ولا تنزع العلاقات الاجتماعية التي تأسست على الأهداف المشتركة فيما بينهم، فلابد من وجود قواعد ومباديء توجههم وتضبط سلوكهم. وهذه القواعد ينبغي أن تقبل وتحترم لدى الأفراد، ولها سلطة وقوة في نفوسهم.

فهذه المباديء والأحكام التي يخضع لها الأفراد في مختلف نشاطاتهم الاجتماعية تعرف بالنظم الاجتماعية، التي تتمثل في الشرائع الدينية والقوانين الوضعية، وكذلك العادات، والأعراف والتقاليد، وتنشأ هذه القواعد والقوانين تلقائيا لضبط والسيطرة على دوافع الإنسان لتحقيق رغباته، وسرعان ما تظهر، وترسخ في بناء المجتمع وتكوينه. وتؤدي دورها الاجتماعي كوسائل وآليات تستخدم في الضبط الاجتماعي للمراقبة والسيطرة على الميول الفطرية للفرد التي تدفعه إلى إشباع حاجاته بغض النظر عن توافقها مع المصالح، والمنافع العامة للمجتمع أو عدم توافقها، كما يهدف إلى تطبيع الفرد اجتماعيا وتطوير الميول غير الداخلة فيه، فهذا الضبط الاجتماعي الذي يتوقع منه أن يحقق الاستقرار والتوازن في المجتمع لابدّ أن تكون له مصادر القوة التي يستند عليها لإخضاع الأفراد بوجه عام. فقسم علماء الاجتماع المصادر التي تستخدم في الضبط الاجتماعي على قسمين:

الأو ل: الوسائل والأدوات المكتوبة، مثل القوانين الوضعية التي تعتمد عليها في المجتمعات الحديثة.

الثاني: الوسائل غير المكتوبة التي تتمثل في الدين والعادات والتقاليد والأعراف والرأي العام والأخلاق التي تسمى بالسلطة التقليدية المحافظة.

فالذي يهمنا نحن هنا هو القسم الثاني، وما يسميه علماء الاجتماع بوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية أو التقليدية التي تمثل العادات الجمعية، العرف، الرأي العام والدين، فهذه الوسائل لها قوتها ونفوذها في نفوس أفراد المجتمع، فيحاو ل الأفراد عادة مسايرة تلك الوسائل، والأخذ بها؛ لأنه إذا صدر عنهم سلوك أو تصرف يدل على خروجهم من تلك السلطة الضابطة، يتعرضون للجزاء الاجتماعي الذي يتمثل في الرفض وعدم الاحترام[39].

فإن الدين يُعد من أهم المصادر غير المكتوبة الذي له أثرٌ كبيرٌ في الضبط الاجتماعي، فإذا ظهر الدين في أي مجتمع كان، فإنه يرسخ في نفوس أفراده جملة من الأفكار والمعتقدات التي توجه نمط حياتهم وتكريس المعايير والمباديء والقيم الأخلاقية التي تضبط سلوكهم سواء أكان على المستوى الفردي أم الجماعي. فالدين له قوته الخاصة في ضبط المجتمع و لا يصل إلى قوته أي نظام من النظم الاجتماعية الأخرى وترجع هذه القوة الضابطة إلى:

1.ملازمة الدين للمجتمع، فإنه لايمكن تصور أي مجتمع بدون دين مهما كان مصدره؛ لذا فإنه ملازم للإنسان وبيئته.

2. إن الدين عبارة عن عقيدة وإيمان = يترسخ في قلب الفرد، وسلوك ومعايير، والقيم التي يكتسبها من بيئته العائلية، أو الاجتماعية. ومادام الأفراد ملتزمين بدين معين، ويحترمون تعاليمه، فهذا الدين يظل سلاحا قويا لضبط المجتمع الذي يعيش فيه.

3. إن السلطة الدينية عبارة عن السلطة الروحية على الفرد، وتنشأ في داخله، فهي تفوق السلطة القانونية الوضعية التي تتحكم عليه من خارجه.

4.الدين يجعل الحياة والموت ذو معنى بالنسبة للفرد، حيث يساعد الفرد في مواجهة المشاكل والأزمات، ولا يعد الموت نهاية للحياته، بل يجعله آملا بما سيحصل عليه بعد الموت، فلهذا يعطيه الصبر في الشدائد، والأمل بالمستقبل ممّا يدفع الفرد إلى شواطيء الأمان والاستقرار، ويساعده على ضبط نفسه، ومن ثم سلوكه وتصرفاته، ويكون المجتمع محفوظا عن الفوضى وعدم الاستقرار[40].

فهذه القوة الدينية التي يخضع لها أفراد المجتمع، قد رُسّخت في نفوسهم منذ طفولتهم، وذلك عن طريق تعلمهم للدين وضوابطه، باستخدام آلية التنشئة الاجتماعية أو التنشئة الاجتماعية الدينية.فإن التنشأة الاجتماعية ترتبط مباشرة بالضبط الاجتماعي؛ لأن الفرد يتعلم من خلالها الأنماط المتوقعة للسلوك ويلبيها، وكذلك أنماط الحياة الاجتماعية والتعايش مع الناس. ولكي نعرف العلاقة بينها وبين الضبط الاجتماعي سنقوم بتعريف كل من تلك المصطلحات.

التنشئة الاجتماعية:

هي عملية تعلم الفرد أفكار أبناء المجتمع، ومعتقداتهم وقيمهم وأنماط حياتهم ودينهم، فيتعلم الفرد من خلالها لغة الأم، والأنماط السلوكية، والقواعد الأخلاقية، والأحكام القيمية المعروفة، وفلسفة المجتمع، وطريق تفكيره.

فهي عملية مستمرة مدى الحياة، وتتمثل في نشر عادات المجتمع، وأعرافهم وأيدولوجيتهم وثقافتهم.فينتقل الفرد فيها من حالته ككائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، ويصبح عضوا في مجتمعه حاملا أفكاره، ومعتقداته، وأهدافه التي تعلمها من هذه العملية. وهو يتعلم أدواراً اجتماعية من بيئته، بدءاً من أسرته، ومدرسته، وشارعه حتى تتكامل شخصيته، ويندمج مع أفراد مجتمعه، ويتفاعل معهم، ويتواصلهم، ويصبح لديه الوعي بالمشاكل الاجتماعية، وأحداثها المحيطة به. وتصبح هذه العملية أكثر أهمية من خلال تفاعلها مع الدين، وتنشأ كلاهما؛ أي: التنشئة الاجتماعية في ضوء الدين عملية التنشئة الاجتماعية الدينية.

التنشئة الاجتماعية الدينية:

هي عملية يتعلم من خلالها الفرد أفكاره ومعتقداته وقيمه الدينية، يعني التنشئة الاجتماعية القائمة على الدين. أو هي عملية تكيف الفرد للحياة الدينية في حياته الاجتماعية. فالفرد ككائن اجتماعي يشارك ويتمتع بالتجربة الدينية من خلال التنشئة الاجتماعية، فيتم كسب المواقف والسلوكيات الدينية من خلال المجتمع، فيصبح الفرد متدينا عن طريق الآخرين وخاصة أسرته، ولهذا نجد أن الطفل مسلمٌ؛ لأن والديه مسلمان، وإن المسيحي مسيحي؛ لأن والديه مسيحيان، ويمكن أن نقول باختصار: إنّ الفرد يكتسب الثقافة الدينية للمجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية الدينية.

وكذلك فإن لبعد شرعنة الدين؛ "أي صبغ الأفكار والأهداف بصبغة دينية" وظيفته تأثير فعال على التنشئة الاجتماعية ومن ثم على الضبط الاجتماعي؛ لأن هذا البعد يجعل المعتقدات، والأفكار، والمواقف و الأحداث الاجتماعية معقولة وذات معنى في نظر الأفراد، بربطها بسلطة متعالية، وتعليقها بإرادة الله، فالفرد يخضع ويستسلم للحوادث والمشاكل التي تواجهه، ويصبر عليها على أنها عبادة. ويضطر إلى قبول الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه ليكون مأجورا عليه، وبهذه الطريقة يمكن للمجتمع أن يحفظ استقراره ويتجنب من الفوضى. فيعتبر ضبط النفس البعد الذاتي للتنشئة الاجتماعية، وضبط المجتمع بعده الموضوعي أو الخارجي[41].

إذن فالدين يبدأ بتهيء الفرد وتشكيل شخصيته منذ طفولته ليقدمه للمجتمع كشخص سويٍّ نفسيا وسلوكيا. فهو بتعينه لأدوار اجتماعية في الأسرة التي تعتبر أول نواة المجتمع، وتنظيم علاقات أفرادها فيها، بجعل الأب مسؤولا عن العمل، وإدارة البيت ماليا، ويجعل الأم مربية للأطفال، وتأكيده على احترام حقوق بعضهم لبعض، وتشجيعهم على حسن المعاملة بالثواب، وبالعقاب على الأعمال السيئة، وفرضه على الأولاد احترام الوالدين والانقياد لهما ولزوم السمع، والطاعة لأوامرهما، يعلمه كيف يتكيف مع قوانين الأسرة ويحترمها، فبتطبيع الفرد داخل الأسرة وتعليمه المباديء السلوكية الدينية العامة التي تجعله يستعد للتكيف مع الجماعة، والعيش في الظروف

الاجتماعية المختلفة،واحترام قوانين المجتمع، وحفظ حقوق الآخرين؛ لأن الدين يخلق في نفس الإنسان ميول الغير، ويجعل احترام الناس وحفظ حقوقهم ومساعدتهم من الطقوس العبادية التي يجازي عليها الفرد؛ ولهذا نجد الفرد المتحلي بالأخلاق والسلوكيات الدينية أكثر استعداداً وأشد ميلا إلى حفظ الاستقرار في المجتمع الذي يعيش فيه. فالدين بالإضافة إلى وظيفته لضبط المجتمع عن طريق قوته، ونفوذه في نفوس أتباعه، فإنه قد يخلق نظاما أخلاقيا لهم كي يسيروا عليه في علاقاتهم الشخصية والاجتماعية.

الثالثة: الدين والنظام الأخلاقي في المجتمع.

فإن النظام الأخلاقي في المجتمع يعد من أحد أهم الأنظمة الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية، حيث نجد في كل مجتمع معايير ومبادئ أخلاقية يسير عليها أفراده، كما أنه كان موضع اهتمام النصوص الدينية والأدبية والفلسفية والقانونية منذ أقدم العصور. فهو من أهم المعايير التقيمية لتقييم شخصية الفرد، وثقافة المجتمع. فوجود القوانين الأخلاقية و مبادئها ضرورية للمجتمعات الإنسانية، فبها يمكن ضبط ميول الإنسان ورغباته وسلوكياته من الإنحراف، فالإنسان فيه غرائز وميول ورغبات تدفعه دائما للأشياء التي يريد أن يحصل عليها أو الأهداف التي يريد أن يحققها، وكل فرد فيه نزعة إلى الأنانية وحب الذات الذي من الممكن أن يحفزه إلى التعدي على الآخرين إذا لم يكن هناك أحكام يسير وفقها. وقد تكون هذه القواعد قواعد ومبادئ ذاتية تحكم على نفس الإنسان؛ ليدفعه إلى الخير والسلوك السليم، أو قواعد خارجية أو موضوعية يتحكم بها على سلوكه، وعلاقاته مع أفراد المجتمع.

كانت تفهم الأخلاق في العصور القديمة على أنها قائمة على الدين، وإنّ صواب السلوك وخطأه إنما يحدده الله؛ لذا فإنهم كانوا يعدّون الأخلاق موضوعا دينيا، ومصدرها هو الله وحده. فبظهور ما يسمى بالعقلانية التي أدت إلى فقد الدين هيمنته في العصر الحديث، الذي كان يُأخذ منه كل المعاني والمباديء الأخلاقية المهيمنة على نفس الفرد الأوروبي، فباختفاءه واختفاء قيمه، تعرض السلوك الأخلاقي للخطر وكاد أن ينهار خصوصا في القرن التاسع عشر[42].

فأصبح موضوع الأخلاق، وأهميته، وصياغته وكيفية إفراض سلطته على أفراد المجتمع يشغل بال كثير من علماء الاجتماع، وأصبح محور دراساتهم للظواهر الاجتماعية وخاصة في مصدر الأخلاق وسلطته، هل هو نظام ينشأ من المجتمع تلقائيا؟ أو هو سلوكيات تفرضها المعتقدات، والأفكار الدينية على المجتمع؟ وهل هو جزء من الدين أو مفترقة عنه؟ فيرى بعضهم أنه مع وجود علاقات عميقة بين الدين والأخلاق إلا أنهما يختلفان ومتمايزان كلَّ التمايز؛ لأن الدين هو عبارة عن المعتقدات والممارسات التي تنظم نشاطات الإنسان تجاه المقدسات، أما الأخلاق فإنها ممارسات وقواعد تنظم سلوك الأفراد بعضهم نحو بعض، والجماعة التي يعيشون فيه.[43] فأرجع كثير من علماء الاجتماع وخاصة دوركهايم مصدر الأخلاق إلى المجتمع نفسه، ورفض تأثير الدين، أو النفس أو الفلسفة عليها[44].

فركز دوركهايم في دراساته على إعادة بناء النظام الأخلاقي من جديد بعيدا عن الدين، فعلى الرغم من اعتقاداه وإقراره بفوائده ووظائفه الاجتماعية، حيث يرى أن الدين هو أحد تلك السلطات التي تضبط الفرد ذاتيا، ويخلق فيه معنى الالتزام الأخلاقي للأخذ بالقواعد الاجتماعية، إلا أنه قد انتهت صلاحيته في نظره بالنسبة للمجتمعات الصناعية[45]؛ لذا فإنه بعدما فقد أمله من الدين أن تكون له هيمنة على نفس الإنسان في المجتمعات الحديثة، وتكون وسيلة لوحدتهم وضبطهم اجتماعيا واخلاقيا، فإنه لجأ إلى تغيير معنى الدين وحمله على المجتمع، ويعبر عن الدين بأنه هو المجتمع نفسه، إذ كان يقول (إن المجتمع موجود داخل الفرد). ويؤكد أن العلم هو الذي سوف يأخذ مكان الدين، ويؤدي وظائفه في المجتمع. ويرى أن العلم ما دام أنّه سيأخذ مكان الدين، فلابد أن يبحث عن نظام أخلاقي يبنى على العلم لا على الدين، ولأن الأمر متعلق بالمجتمع فالأفضل أن يكون هذا العلم هو علم الاجتماع[46].

فكما وضحنا من قبل فإن دوركهايم قد عرّف الدين بأنه الظاهرة الاجتماعية، أو أنه هو المجتمع نفسه، والآن يريد أن يعيد البناء للنظام الأخلاقي في المجتمع معتمدا على علمه، فهو كان يبحث عن مصدر إيجاده في التأريخ الإنساني، ليرى كيف تكونت قواعدها في المجتمعات البشرية، وكيف يمكن أن يجعل الأفراد يخضعون لها بتطبيقها؟ لذا فقد بدأ بتحديد الظواهر الأخلاقية، وصفاتها التي تميزها عن غيره من الظواهر الاجتماعية، فوجد دوركهايم أن ما يميز الأخلاق من باقي الظواهر هو وجود صفتي الإلزام والرغبة فيها؛ أي اجتذاب الفعل الخلقي شعورنا وميلنا إلى الخير[47]. فلا أرى بضرورة أن ندخل في كيفية صياغة دوركهايم لنظامه الأخلاقي المؤسس على الأفكار الاجتماعية، فما يهمنا نحن هنا هو العلاقة بين الدين والأخلاق، وكيف يمكن أن يبني نظاما أخلاقيا في المجتمع معتمدا على المعتقدات والممارسات الدينية؟.

فلابد أن تكون القوانين والمباديء الأخلاقية معتبرة عند أفراد المجتمع، تصدر عن قوة ومصدر يقدر على إخضاع الأفراد لإطاعته واحترامه. فالدين كما كان دوركهايم نفسه يعترف بقوة تأثيره، وأدائه لوظائف مهمة في المجتمع فإنه لا يمكن أن يتجاهل كمؤثر أخلاقي فعال في المجتمعات، وإنما سبب رفضه لتأثير الدين على المجتمعات الحديثة كما يبدو يرجع إلى التجربة الدينية التي خاضتها، أوروبا في العصور القديمة، وفقدان مكانته ومصداقيته، فإذا فقد الدين هيمنته، واحترامه بين معتنقيه، فعدم فاعليته، وتأثيره عليهم أمر واضح؛ لذا فحكم دوركهايم يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لأوروبا في ذلك العصر بسبب ما جربوه واختبروه من بعض التجارب الدينية ، وما تلقوه من السلطة الدينية المستبدة.

فالشيء الذي لاينكر أن النظام الأحلاقي يستمد قوته من الدين، وبدونه لا يمكن تصور أي نظام أخلاقي مستقر في المجتمع. فيقول جورج زيمل أحد علماء الاجتماع الألماني: (لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدون الدين، وبدون الطاعة، والورع والإخلاص يصبح المجتمع مستحيلا)، لأن القواعد الأخلاقية الإلزامية التي يفرضها الدين تستمد سلطتها من الدين وقداسة مصدره، كما نجد أن السلوكيات والأخلاقيات الدينية أكثر تقبلا، وانتشاراً ورسوخا

في ما بعد؛ لأنها متصلة بعقيدة، وإيمان بالجهة العليا؛ ولأن الثواب والعقاب فيها لم يقتصر على الحياة الدنيا فحسب، بل على الحياة الآخرة أيضا؛ لذا فأفراد المجتمع يحترمونها أكثر[48].

وكذلك فإن فكرة الثواب والعقاب في الدين جعلها إلى جانب الضبط النفسي والسلوكي للفرد فإنه يضبط سلوك الجماعة أيضاً، وقد أكد علماء الاجتماع بما فيهم المدرسة الفرنسية بأن للدين والأخلاق هدفا واحدا، وهو وضع مجموعة من القواعد والقوانين الأخلاقية العملية التي تعمل على تمكين العلاقات الاجتماعية وتوطيدها، وكذلك فإنهما ينمازان بالصفات نفسها التي تتمثل في تفريق الأمور إلى خير وشر، وحلال وحرام وصدور الأوامر التي يتقبلها الفرد رغماً عنه. فوصلت نتائج دراساتهم حول أثر الاعتقادات الدينية على الأخلاق إلى تثبيت خصائص ووظائف للدين نحو النظام الأخلاقي في المجتمع الذي هو:

1.إنه يحتوي على قيود وروابط ضرورية للمجتمع مثل الولاء والإخلاص والثقة.

2. تكون للدين أهمية وتأثير في مساعدة السطة المدنية بأمورها، وضبط أفرادها، بما يتضمنه من الحقوق والواجبات التي يأخذها الأفراد بصفتها عبادة.

3.إن الاعتقادات الدينية فرضت على الأفراد حفظ حقوق الآخرين، وعدم التعدي عليهم، وعلى أموالهم وحريتهم.

4.وكذلك فإنه يدعم النظام التربوي بما يرسخه في نفوس أفراده، ويعلمهم احترام أنفسهم، ونظام الزواج والأسرة وربطهم بقوانين الأخلاق الجنسية[49].

أما الشرائع الدينية وخصوصا السماوية منها فإنها ترى أن الخلاق جزء من الدين، بل إنها جزؤه الأهم؛ لانه لايمكن تصور وجود شخص يكون متدينا، وليس خلوقا؛ لذا فكل الشرائع الدينية السماوية أتت بمباديء أخلاقية الزامية على معتنقيها، ولايمكن تصور وجود أخلاق بدون عقيدة، أو دين يسندها؛ لأن سلوك الإنسان وتصرفاته إنما تنبع من عقله، وقلبه، وتتوجه نحو ما تجره أفكاره، وعقيدته إليه، لذا يرى المسلمون أن كل المنظمات والقوانين الوضعية عاجزة عن ملاحقة الرقابة الدينية، التي يشعربها الفرد في نفسه، فهو يشعر برقابة الله عليه التي تصحبه دائما، وفي كل الأحوال، ويمنعه من يخطو الخطوة نحو الإثم، أو التعدي على الآخرين، فالسلوك والأخلاق التي تبنى على هذا النوع من المراقبة لا يمكن أن يحصل عليها من أي قانون أخرى، وكذلك فإن قانون العقوبات التي توجد في الشريعة الإسلامية، التي قد حددت عقوبة كلّ الجرائم، ويجريها على المجرمين بالعدل، تعد من أهم العوامل لإصلاح الفرد والمجتمع. ويقول الأستاذ أبو الأعلى المودودي في هذا الصدد: (والشخص الذي وقر في سويداء قلبه، وأعماق ضميره الإيمان القوي الصحيح بالآخرة، يكون حاله كرجل يصحبه في كل حال من الأحوال رقيب يمنعه من كل إرادة تجره إلى السوء، يردعه عن اتخاذ كل خطوطة نحو الإثم..... ولا نجد سلاحاً أقوى من ذلك للإصلاح الخلقي، وتنشئة الإنسان على السلوك المستقيم، فالقيم

الثابتة التي يعطيها قانون الله الذي هو أسمى من كل شيء لا يستطيع الإنسان، أن يعضّ عليها بالنواجذ، ولا ينصرف عنها بحال من الأحوال إلا بفضل هذه العقيدة، أي: الإيمان بالآخرة).[50]

النتائج:

فمن خلال بحثنا ممكن أن نستنتج عدداً من النتائج، منها:

1 –كان الدين في مجتمعات ما قبل الصناعة في أوروبا أكثر تأثيرا في حفظ التماسك والضبط المجتمعي والإستقرار الإجتماعي.

2– مع عدم إعتراف بعض من علماء النفس لحقيقة الدين في العصر الحديث إلا أنهم لا ينكرون أثره الكبير على الفرد و صحته.

3 – حسب بعض الدراسات النفسية التي قام بها علماء النفس إن الدين يؤثر إيجابيا على صحة الفرد النفسية.

4 – إن للدين اسهاماً كبيراً في التماسك و الضبط الاجتماعي، و حفظ المجتمع و أفراده من الفوضى والإضطرابات.

5 – إن النظام الأخلاقي الذي يفرضه الدين على أفراد المجتمع هو من أكبر العوامل التي تساعد المجتمع في حفظ استقراره و استمراره.

الهوامش:

[1] – أحمد, صالح مصلح. (1999). الشامل قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعي, الطبعة الأولى, الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 396.

[2] – معجم مصلحات العلوم الإجتماعية انجليزي فرنسي عربي ص ص:392.

[3] – أبوحسن بن أحمد بن فارس بن زكريا.(1979) معجم مقايس اللغة– الجزء الثاني, دار الفكر للطباعة والنشر, ص: 319.

[4] – المعجم الوسيط: 307.

[5] – الشامل قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعي، ص: 452.

[6] – صليبا, جميل. (1982).المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية,الجزء الأول, بيروت: درا الكتب اللبناني,ص: 572.

[7] – عبد الجواد, أحمد رأفت.(1982). مباديء علم الإجتماع, كلية الآداب, مكتبة نهضة الشرق, ص: 177–181.

[8] – الشمري, هدى علي. الأديان في العالم, مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان, ص: 19,21.

[9] – الجرجاني, علي بن محمد. (1983). معجم التعريفات للجرجاني, القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير. ص: 93.

[10] – الشامل قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعي، ص: 452.

[11] – الباقوري, أحمد حسن. الدين والتدين, مكتبة المهتدين، ص: 9,18.

[12] – عمر(2008)، المجلد الثاني، ص: 396.

[13] – أحمد(1999), ص: 510.

[14] – صليبا(1982), ص: 400.

[15]– ريفيير,كلود. (1964). الأنثروبولوجيا الإجتماعية للأديان, الطبعة الأولى, (ترجمة أسامة نبيل). القاهرة: المركز القومي للترجمة, ص: 76.

[16]– ناي, مالوري. (2003). الدين والأسس, الطبعة الأولى, (ترجمه هند عبدالستار). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر, ص: 19,2,39 .

[17] – نفس المصدر, ص: 76,77.

[18] – فروم, إريك.(1950). الدين والتحليل النفسي, (ترجمه فواد كامل). دار الحوار للنشر والتوزيع, ص:15–29.

[19] – إسماعيل, آزاد علي. (2014). الدين والصحة النفسية, الطبعة الأولى, فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي, ص : 113–115.

[20] – فهمي,مصطفى.(1995).الصحة النفسية دراسات في سيكولوجية التكيف, الطبعة الثالثة, القاهرة: مكتبة الخانجي للنشر, ص: 343.

[21]– عويضة, كامل محمد محمد.(1999). وليم جيمس رائد المذهب البرغماتي, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان: دار الكتب العلمية, ص: 110– 166.

[22] – إسماعيل,) 2014) ص: 78.

[23]– نفس المصدر, ص : 77.

[24] – الصنيع, صالح بن ابراهيم بن عبداللطيف. (2000). التدين والصحة النفسية, الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر, ص: 52.

[25] – أحمد (1999)،ص: 517,518.

[26] – سابينو(2011) ص: 27,28.

[27] – نفس المصدر, ص: 32,28.

[28] – ناي(2003) ص: 72,73.

[29] – ا دوركهايم, إيميل.(1897). الإنتحار, (ترجمة حسن عودة). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب, ص:321.

[30] – نفس المصدر, ص:322.

[31] – القصاص, مهدي محمد. (2008). علم الإجتماع الديني, كلية الاداب – جامعة المنصورة.،ص: 84.

[32] –.عبدالجواد (1982) ص: 177–181.

[33] – دوركهايم (7189)، ص: 401.

[34] – سابينو(2011), ص: 34.

[35] – أحمد, سمير نعيم. (2006). النظرية في علم الإجتماع دراسة نفدية, دارالهاني للطباعة و النشر, ص: 92,93. عبدالمعطي, فاروق. (1993). أوجست كونت مؤسس علم الإجتماع الحديث, الطبعة الأولى, بيروت: دار الكتب العلمية, ص: 208– 209.

[36] – معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية إنجليزي فرنسي عربي,ص: 382.

[37] – أحمد (1999)،ص: 499.

[38] –.معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية إنجليزي فرنسي عربي,ص: 382.

[39] – أبوالغار, إبراهيم. علم الإجتماع القانوني والضبط الإجتماعي, جامعة القاهرة, مكتبة نهضة الشرق، ص: 190– 108.

[40] – عبدالجواد(1982) ص: 110–113.

[41] Okumuş, Ejder.(2014) Din ve Sosyalleşme. Turkish Studies – International Periodical For The Languages, Literature and History of Turkish or Turkic Volume 9/11 Fall 2014, p. 429-454, ANKARA-TURKEY

[42] – ستيس, ولتر.(1998). الدين والعقل الحديث, الطبعة الأولى, ترجمة عبدالفتاح إمام, مكتبة مدبولي, ص: 298.

[43] – السواح, فراس. (2002) الدين الإنسان بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني, الطبعة الرابعة, سورية – دمشق: درا علاءالدين, ص: 71.

[44] – مركز الدراسات الوحد العربية, (1990).الدين في المجتمع العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحد العربية,ص: 133.

[45] – أبوالغار, ص: 281.

[46] – بدوي, محمد. (2000). الخلاق بين الفلسفة وعلم الإجتماع, دار المعرفة الجامعية، ص: 178.

[47] – نفس المصدر, ص: 177.

[48] – أبوالغار, ص: 224.

[49] – شلحت, يوسف. (2003).نحونظرية جديدة في علم الإجتماع الديني الطوطمية – اليهو دية – النصرانية – الإسلام, المحقق: خليل أحمد خليل, الطبعة الأولى, بيروت: دار الفارابي،ص: 197، أبوالغار, ص: 221,222.

[50] – الزحيلي, محمد. (1991)وظيفة الدين في الحياة وحاجة الناس اليه, منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ص: 90-92.

المصادر والمراجع

- أبوالغار، إبراهيم. علم الإجتماع القانوني والضبط الإجتماعي، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
- أحمد، سمير نعيم. (2006). النظرية في علم الإجتماع دراسة نفدية، دارالهاني للطباعة و النشر.
- أحمد، صالح مصلح. (1999). الشامل قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعي، الطبعة الأو لى، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- إسماعيل، آزاد علي. (2014). الدين والصحة النفسية، الطبعة الأو لى، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- أكوافيفا،سابينو. وانزوباتشي. (2011).علم الإجتماع الديني الأشكالات والسياقات،الطبعة الأو لى، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
- الباقوري، أحمد حسن. الدين والتدين، مكتبة المهتدين.
- الجرجاني، علي بن محمد. (1983). معجم التعريفات للجرجاني، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
- دوركهايم، إيميل.(1897). الإنتحار، (ترجمة حسن عودة). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- ريفيير،كلود. (1964). الأنثروبولوجيا الإجتماعية للأديان، الطبعة الأو لى، (ترجمة أسامة نبيل). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- الزحيلي، محمد. (1991)وظيفة الدين في الحياة وحاجة الناس اليه، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.
- شلحت، يوسف. (2003).نحو نظرية جديدة في علم الإجتماع الديني الطوطمية – اليهو دية – النصرانية – الإسلام، المحقق: خليل أحمد خليل، الطبعة الأو لى، بيروت: دار الفارابي.
- الشمري، هدى علي. الأديان في العالم، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان.
- صليبا، جميل. (1982).المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية،الجزء الأو ل، بيروت: درا الكتب اللبناني.
- الصنيع، صالح بن ابراهيم بن عبداللطيف. (2000). التدين والصحة النفسية، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- عبد الجواد، أحمد رأفت.(1982). مباديء علم الإجتماع، كلية الآداب، مكتبة نهضة الشرق.
- عبدالمعطي، فاروق. (1993). أوجست كونت مؤسس علم الإجتماع الحديث، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عمر، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة–المجلد الثاني، الطبعة الأو لى، القاهرة: عالم الكتب.
- عويضة، كامل محمد محمد.(1999). وليم جيمس رائد المذهب البرغماتي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- فروم، إريك.(1950). الدين والتحليل النفسي، (ترجمه فواد كامل). دار الحوار للنشر والتوزيع.
- فهمي،مصطفى.(1995).الصحة النفسية دراسات في سيكولوجية التكيف، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي للنشر.
- القصاص، مهدي محمد. (2008). علم الإجتماع الديني، كلية الاداب – جامعة المنصورة.
- معجم مصلحات العلوم الإجتماعية انجليزي فرنسي عربي.
- ناي، مالوري. (2003). الدين والأسس، الطبعة الأو لى، (ترجمه هند عبدالستار). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- Okumuş، Ejder.(2014) Din ve Sosyalleşme.Turkish Studies – International Periodical for the Languages، Literature and History of Turkish or Turkic Volume 9/11 Fall 2014، p. 429–454، ANKARA–TURKEY.